

العالم يقول رأيه في الحكم بإعدام الطائفية

المواضع / وكالات

اصدرت المحكمة الجنائية العليا الاحد الماضي حكماً بالاعدام شنقاً حتى الموت على الدكتاتور صدام.

الحكم صدر في الجلسة رقم ٤١ من المحاكمة التي بدأت في تموز من عام ٢٠٠٥ اذ حازت على اهتمام عالمي طوال مدة انعقادها فضلاً على الجدل الذي ثارته بين الاوساط السياسية والقانونية.

(المدى) رصدت ردود الافعال على المستويين الاقليمي والدولي بعد النطق بحكم الاعدام على الطاغية.

اهداء صدام نجاة للديمقراطية
وصف الرئيس الاميركي جورج بوش الاحد صدور عقوبة الاعدام على صدام بأنه "نجاح كبير" للعراق على طريق الديمقراطية.

واضاف بوش في واكو بولاية تكساس ان المحاكمة نجاح كبير لجهود الشعب العراقي الرامية الى استبدال نظام استبدادي بنظام القانون. انه نجاح كبير للديمقراطية العراقية الناشئة وحكومتها الدستورية.

واضاف بوش قبل ان يستقل الطائرة لمواصلة حملته الانتخابية قبل يومين من الانتخابات البرلمانية انه تلقى دليلاً على العدالة كان يظن كثيرون انه لن يأتي يوماً.

لكنه اقر بأنه "ما زال امام العراق الكثير من العمل". مشيراً إلى ان "الرجل الذي كان يزرع الخوف في قلوب العراقيين اضطر الى سماع عراقيين احرار وهم يروون اعمال التعذيب والقتل التي كان قد امر بها ضددهم وضد اسرهم" وهو يتمتع بحق استئناف الحكم وسيواصل التمتع بالاجراءات القانونية والحقوق التي رفض منحها للشعب العراقي".
واكد مجددا دعم بلاده للحكومة العراقية.

الاعدام مسألة عراقية

واكدت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس الاثنين، ان الولايات المتحدة لم تتدخل في حكم الاعدام الذي صدر بحق صدام، رافضة الانتقادات التي وجهها الاوروبيون. وقالت رايس لشبكة فوكس التلفزيونية "هذا موقف قديم للاروروبيين، والاتحاد الاوروبي يعارض عقوبة الاعدام. لكن الاكيد، ان لدى العراقيين عقوبة الاعدام، وهذه بالتأكيد مسألة عراقية".

واضافت رايس "هذه ليست مسألة اميركية، ولا يعود للاميركيين ولا للاروبيين صراحة، الادلاء بتعليقات. هذا امر يقرره العراقيون".

ورحبت البلدان الأوروبية بادانة صدام لكنها اكدت رفضها المبدئي لعقوبة الاعدام. وطلبت الرئاسة الفنلندية للاتحاد الاوروبي ومجلس اوروبا عدم تطبيق حكم الاعدام.

واشارت رايس الى ان القانون العراقي ينص على امكانية رفع دعوى استئناف. وقالت "سنرى ماذا سينجم عن هذا الاستئناف وسنرى كيف سيطبقون هذا الحكم".

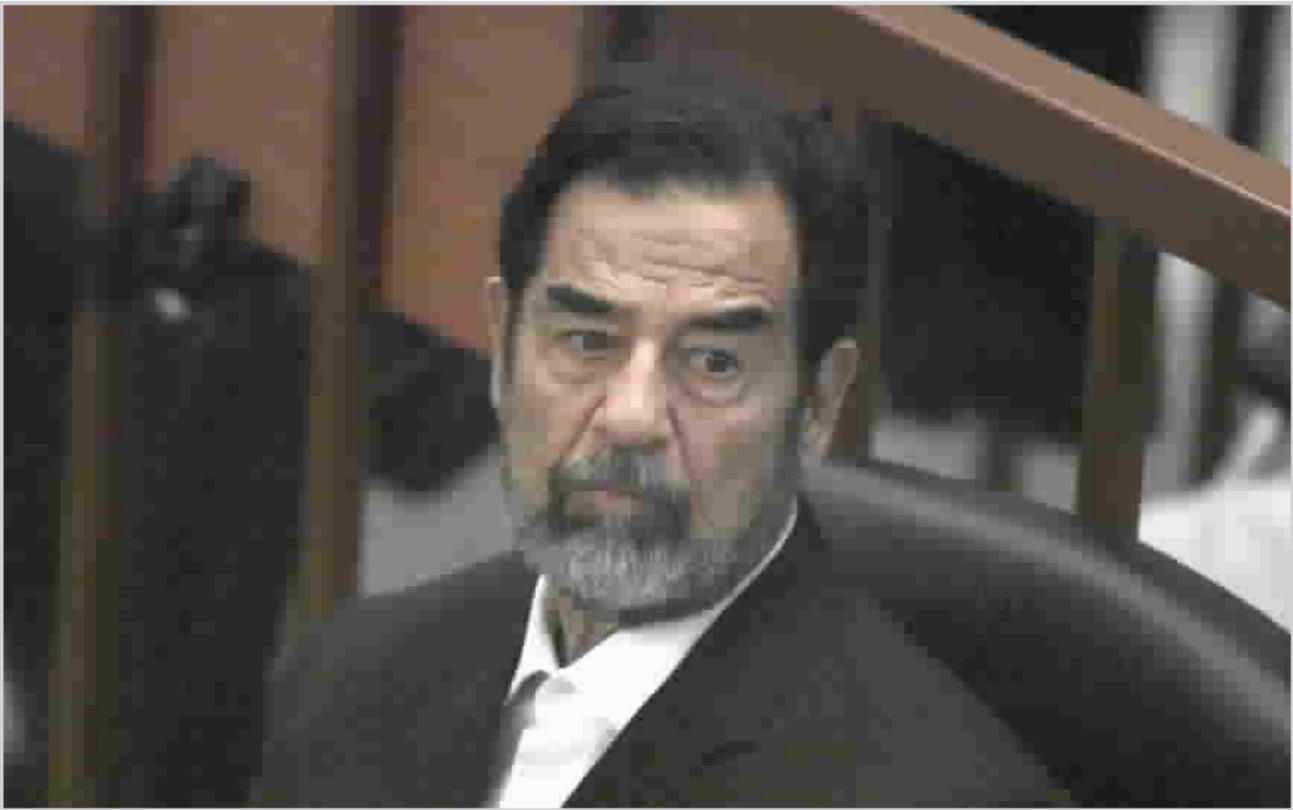
واوضحت "لكنها مسألة عراقية وليست مسألة اميركية، وليست مسألة دولية. ويستحق العراقيون ان يقوموا بها بأنفسهم".

واستبعدت رايس خطر ازدياد اعمال العنف في العراق الذي اسهبت وسائل الاعلام في الحديث عنه، اذا ما نفذ حكم الاعدام شنقاً بصدام.

وقالت "سنرى، أن العراقيين يعرفون ما فعل بهم صدام. ولم يفعل ذلك سوى بالشيعة، ولم يفعله سوى بالاكرد. وثمة ايضا عدد كبير من السنة الذين ألق الأذى بهم".

شواذ داخلياً عراقياً

وقال مسؤول اميركي في بغداد تابع عن كتب محاكمة الرئيس المخلوع "لا علاقة



لنا على الاطلاق بالمحاكمة ولا بالاحكام التي صدرت".

وتابع هذا المسؤول في تصريح من بغداد عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة ان الولايات المتحدة "لم توص باصدار حكم الاعدام الذي هو قرار داخلي عراقي محض".

واوضح توم كايسي المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية في ندوة صحافية "انه قرار عراقي، ونحن نترك للقضاء العراقي والمحكمة الخاصة ان يقررا العقوبات الملائمة".
ودافع كايسي عن قرار المحكمة العراقية، مشيراً الى ان "عقوبة الاعدام منصوص عنها في القانون العراقي منذ بعض الوقت".

واضاف ان "هذا النوع من الاحكام يمر لتقائماً عبر عملية استئناف". وخلص الى القول "من الواضح ان القضاة سيحرصون على التأكد من تطبيقه بطريقة ملائمة ومن ان جميع التدابير المناسبة قد اتخذت".

فها اوريا

وفي لندن اعربت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت عن ترحيبها بتطبيق العدالة على صدام حسين وغيره من المتهمين، ومحاسبتهم على جرائمهم".

وفي دبلن قال وزير الخارجية ايرلندية ان وزير الخارجية ديرموت اهيرن "يرحب بنهاية عملية قانونية طويلة ضد صدام".

وفي باريس قال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي ان "فرنسا تأخذ علماً في ختام محاكمة صدام بالحكم الذي اصدره القضاء العراقي. هذا القرار يعود للشعب العراقي".

واضاف "في جو العنف الذي يشهده العراق حالياً، أمل ان لا يؤدي هذا القرار الى توترات جديدة وان يبدي العراقيون بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية ضبط النفس".

وفي روما اعتبر رئيس الحكومة الايطالية رومانو برودي ان الحكم بالاعدام الذي صدر على صدام يعكس "راي المجتمع الدولي باسره" في "الدكتاتور السابق معتبراً في الوقت

نفسه انه "ينبغي اعادة التفكير في هذه العقوبة".

وقالت الوكالة فرانس برس "مهما كانت بشاعة الجريمة فان تقاليدنا وقيمنا تبعدنا عن تنفيذ عقوبة الاعدام".

وفي هلسنكي دعت الرئاسة الفنلندية للاتحاد الاوروبي في بيان الحكومة العراقية الى عدم تنفيذ حكم الاعدام في الرئيس العراقي السابق صدام. وقالت الرئاسة انها "تذكر بموقف الاتحاد الاوروبي ضد عقوبة الاعدام، فالاتحاد الاوروبي يعارض العقوبة القصوى في كل الحالات وكل الظروف ويدعو الى عدم تنفيذها في الحال الحاضرة".

واعربت الدنمارك عن ارتياحها لصدور الحكم غير انها عبرت عن معارضتها لحكم الاعدام. وقال وزير الخارجية الدنماركي بير ستيف مولر "العراق ادار المحاكمة بطريقة مستقلة ومن الجيد ان تنتهي هذه المحاكمة. ان ذلك من شأنه ان بعث الامل في ان يطوي العراق صفحة من تاريخه" بيد انه اضاف "غير اننا لا ندعم حكم الاعدام".

السويد مرتاحة

وفي السويد اعرب وزير الخارجية عن "ارتياحه الشديد لادانة صدام على جرائمه التي ارتكبتها" غير انه اعرب عن الاسف "لكون العراق لم يبلغ عقوبة الاعدام".

وانتقد رئيس الوزراء الاسباني خوسيه لويس ثاباتيرو ضمنا الحكم بالاعدام على صدام حسين، مذكراً بان عقوبة الاعدام غير مطبقة في اوروبا ولا يؤيدها اي بلد في الاتحاد الاوروبي.

وقال ثاباتيرو في مؤتمر صحافي في مونتيفيديو "على صدام ان يتحمل مسؤولية افعاله شأنه شأن اي قائد سياسي، موضحاً في الوقت ذاته انه "من المعروف ان الاتحاد الاوروبي لا يؤيد عقوبة الاعدام".

وفي اسطنبول دعا وزير الخارجية التركي رجب طيب اردوغان العراقيين الى عدم ترجمة الحكم على صدام حسين باعتباره تشريعاً لتفكيك العراق.

وقال في تصريحات صحافية ان الحكم "يفترض ان يسعد الشعب العراقي" بيد انه اضاف "لاحظنا في الايام الاخيرة ظهور افكار خاطئة وبدائل خاطئة (...) نحن نقول (للعراقيين): لا تعتبروا ذلك بديلاً (...) لأنه سيتسبب في انهيار البلاد عندها ستغير دول الجوار مواقفها من العراق".

وصرح رئيس الوزراء الاسباني السابق خوسيه ماريّا ازنار خلال زيارة لكولومبيا الاثنين ان عقوبة الاعدام التي صدرت الاحد على الرئيس العراقي صدام "حكم عادل".
وقال ازنار في تصريحات لصحافيين في ميدين "اعتقد انه حكم عادل. صدام كان مجرماً كبيراً ومسؤولاً عن مقتل آلاف الأشخاص".

ورأى ازنار ان المحكمة التي حاكمت الرئيس العراقي السابق "مستقلة".

وحول تنفيذ الحكم شنقاً، قال رئيس الوزراء السابق المحافظ الذي حكم حتى ٢٠٠٤، ان صدام ارتكب "ما يكفي من الاخطاء الجسيمة ليدفع الثمن بهذا الشكل".

الكويت تعرب عن فرحتها

واعرب الكويتيون عن ابتهاجهم وارتياحهم بالتصفيق واطلاق الزغاريد لدى صدور حكم الاعدام الاحد على صدام الذي غزا بلدهم واحتلها قبل ١٦ عاماً.

ولم يخف بعضهم رغبته في رؤيته يتألم قبل شنقه.

واستقبل احمد المسفر (٧٠ عاماً) وزوجته واولادها الثلاثة بالتصفيق وازغاريد لدى صدور حكم الاعدام الذي فقدت اخباره منذ ان اعتقلته قوات صدام عام ١٩٩٠، وكان عمره حينها ٢٦ عاماً.

ولكن احمد الموظف المتقاعد في وزارة الصحة الذي فقد بصره اخيراً، قال بعصبية لاقرينائه الذين جاءوا ينقلون اليه النبا "اريد ان اسمع القاضي وهو

ينطق الحكم".

واجهت زوجته جاسمية التي كانت تلف عبايتها السوداء حول جسمها، بالبكاء قائلة "ليذهب الى الجحيم، ليحرق حياً".
ولكن ابنها خالد، الرائد في الجيش الكويتي الذي اعتقل عند غزو صدام الكويت، بدا اكثر تحفظاً.

وقال خالد "كنت افضل ان يحكم عليه بالسجن مدى الحياة. كان ذلك افضل من الحكم بالاعدام، لانه يجب ان يتعذب على ما سببه من عذاب لغيره".

وقال احمد ان "صدام يستحق اكثر من الاعدام. لقد قتل اكثر من مليون شخص في العراق والكويت وايران"، مشيراً الى الحرب الدامية بين العراق وايران التي استمرت من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨.

ويوافقه محمد الحجي (٢٥ عاماً) الرأي قائلاً "انتصر الحق. لكن هذا ليس كافياً نظراً للجرائم التي ارتكبتها صدام في العراق ودول الجوار".
واضاف الشاب الكويتي "انه رجل بلا رحمة".

وقالت أسماء عبدالله، الطالبة المحببة ابنة الثامنة عشرة، "هذه نهاية الطاغية"، مشيرة الى ما عانته خلال احتلال العراق الكويت بسبب اعتقال الجيش العراقي لابيها.
وقال ابو محمد "لا نريد فقط ان يحكم عليه بالاعدام. نريد ان يتعذب قبل ان يعدم لانه اذاق العذاب لكثير من الابرياء في العراق والكويت وغيرهما".

واضاف الرجل الستيني الذي تابع النطق بالحكم مع آخرين في الديوانية، انه يتمنى لو يتمكن من "قتل الدكتاتور العراقي بيدي هاتين".

ولكن يوسف الكوت الذي كان برفقته والذي اعتقل في العراق لثلاثة اشهر وفقد احد ابناءه الذي توفى بازمة قلبية بعد الاحتلال، يبدو اكثر تأنياً.

ويقول المدير السابق في وزارة النقل الكويتية "لا اعتقد ان صدام حسين سيعدم الا بعد الحصول على ضوء اخضر من الاميركيين الذين يريدون استخدامه للمساومة عليه" في قضايا سياسية. ويضيف ان صدام حسين "كان يمكن ان يقتل لدى اعتقاله في جرحه" في شمال العراق.

وفي بورصة الكويت، اطلقت نساء الزغاريد ابتهاجا لدى اعلان الحكم، كما افاد شهود.

الصحافة الايرانية تحرب

اما الصحف الايرانية فقد رحبت الاثنين بصدور حكم الاعدام على صدام لكنها اتهمت الولايات المتحدة بانها تحاول منع المحكمة من النظر في "الجرائم" التي ارتكبتها الرئيس العراقي السابق في حق ايران.

وعنونت الصحف الايرانية "حبل المشنقة لصدام" و"الاعدام شنقاً للدكتاتور" و"ابتهاج في العراق".

وكتب المتحدث السابق باسم الخارجية الايرانية حميد رضا آصفى في صحيفة همشهري "مرة اخرى اثبت التاريخ انه يعاقب الطغاة. اليوم جاء دور صدام".

وقالت صحيفة "ايران" الحكومية "ما ينتظره الشعب الايراني لا بل الانسانية برمتها هو النظر في جميع الجرائم التي ارتكبتها الدكتاتور خصوصاً الصفحة السوداء في ملفه اي الحرب ضد الجمهورية الاسلامية التي دامت ثمانى سنوات".

واضافت "لكن يبدو ان قوات الاحتلال الاميركي تحاول منع المحكمة من النظر في ملف الحرب بين ايران والعراق".

مساءة متحوض

وفي الاراضي الفلسطينية، حيث استقبل الفلسطينيون في الضفة الغربية صدور حكم الاعدام على صدام بمزيج من الاحباط والامبالاة، في ظل

انشغالهم باستمرار الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة، اعتبرت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) انه يتوجب تقديم القوات الاميركية والاسرائيلية للمحاكمة بسبب "الجرائم" التي ترتكبتها.

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حركة حماس لوكالة فرانس برس "نحن كشعب فلسطيني مع من يدعم شعبنا وكان الرئيس السابق صدام حسين له دور داعم لشعبنا الفلسطيني ويبدو ان كل من يدعم شعبنا يحارب".

اندونيسيا تتفهم

واعلنت اندونيسيا الاثنين انها "تتفهم" الحكم بالاعدام الصادر بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين ولكنها تعتبر ان المحاكمة لم تكن عادلة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ديسرا بيركايما "يمكننا ان نفهم ان الحكم بالاعدام قد صدر ضد صدام حسين".

واضاف في بيان وصلت نسخة منه الى وكالة فرانس برس "لكن اعمال العنف في العراق لا تساعد على اجراء محاكمة عادلة. ومع ذلك، فأمام صدام الفرصة للدفاع عن نفسه".

واوضح البيسان ان "الحكومة الاندونيسية تأمل بالتأكيد ان تسود العدالة وان تساهم في النهاية عملية محاكمة صدام حسين في المصالحة بالعراق".

ماليزيا لا تعارض

وقال رئيس الوزراء الماليزي عبد الله احمد بدوي ان "العراق يحتاج الى مستقبل آمن ومستقر يتعم بالسلام لتنتهي معاناة شعبه ويتمكن ابناءؤه من اعادة بناء بلدهم من جديد".
واضاف بدوي في تصريحات صحفية امس تعليقا على قرار المحكمة الجنائية العليا في العراق الحكم بالاعدام شنقاً حتى الموت بحق صدام ان "العراق يجب ان يحصل على فرصة جديدة للعيش في بيئة آمنة ومستقرة ليتمكن من بناء مسيرة ديموقراطية مزدهرة".

واشار الى انه اذا كان القرار بحق صدام ناتجا عن عملية قانونية استوفت كامل معايير العدالة فانه من المؤكد لن تكون هناك اية ردود افعال مثارة من قبل اي جهة كانت اعتراضاً على ذلك القرار.

وبين رئيس الوزراء الماليزي قائلاً "ان ردود الافعال قد تصدر عن شعب العراق نفسه". وتأتي تصريحات بدوي في وقت تبانت فيه الآراء وزودت العالم حول قرار اعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بسبب جرائمه ضد الانسانية وما قام به من حروب على دول مجاورة له كايران وغزوه الكويت.

موسكو والعواقب

حذرت موسكو امس من "عواقب كارثية" على العراق في حال اعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، مرجحة عدم تنفيذ حكم الاعدام بحقه.

وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي قسطنطين كوستاتشيف من حزب روسيا الموحدة الحاكم لاداعة "صدى موسكو" ان تنفيذ حكم الاعدام بحق صدام "ستترتب عليه عواقب كارثية على العراق الذي هو اصلاً على وشك الانفجار".

لكنه تدارك ان "احتمال تنفيذ هذا الحكم مستبعد، اذ يغلب عليه الطابع المعنوي"، علماً انه المسؤول الروسي الوحيد الذي ادلى بموقف رسمي حتى الآن.

واضاف "من المؤكد ان حكم الاعدام هذا سيضعف انقسام المجتمع العراقي، اذ ان السنة لن يعترفوا بهذه العقوبة".

عواقب حقوق الانسان تعارض

وانتقدت منظمة "هيومان رايتس ووتش" امس محاكمة صدام وحكم الاعدام الذي صدر بحقه وقالت انها اخفت في اثبات الوقائع ولذلك فانها "اضاعت فرصة على الضحايا".
وصرح ريتشارد ديكر مدير "هيومان رايتس ووتش" لوكالة فرانس برس بالهاتف من نيويورك، ان المحاكمة "تخفت في وضع سجل دامغ للوقائع وتحديد المسؤولية عما حدث".

وقال ان المحاكمة كانت "فرصة ضائعة لاعطاء معنى لقواعد القانون وخسارة للضحايا لانه من المرجح ان لا تصمد المحاكمة والحكم امام اختبار التاريخ".
وحكم على صدام واثنين من معاونيه بالاعدام شنقاً لمسؤوليتهم في مقتل ١٨٤ في الدجيل في الثمانينيات بعد تعرض موكب الرئيس السابق لاطلاق نار.

واضاف "ان المحكمة كانت فرصة لتحقيق العدالة لسكان قرية الدجيل الذين عانوا معاناة اليممة" مشيراً الى انه لا يزال ينتظر تفاصيل الاحكام ليرى مدى العلاقة بين التهم والاحكام الصادرة.

وقال ديكر ان خبراء دوليين كان يجب ان يشاركوا في كل جانب من جوانب القضية. ووضح "كان من الخطا ان نضع كل هذه المسؤولية على ظهر النظام القضائي العراقي وحده الذي لم يكن مستعداً لادارة عبء اجراء محاكمة نزيهة وحيادية".
وتعارض منظمة هيومان رايتس ووتش عقوبة الاعدام من حيث المبدأ.

